

"الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان" تؤثقة اعتداءات على النساء وإعدامات جائرة

أصدرت المنظمة "الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان" تقريراً حول أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، وخاصة في المنطقة الشرقية، وأشارت إلى الاعتداءات وعمليات الاستهداف التي شنتها قوات سعودية خلال شهرى نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2016 على الأهالى والنشطاء فى القطيف.

تقرير سهام علي

"تضرب قوات أمنية نساء عزل وتستعين بأسلحة مستوردة وآليات ثقيلة في مداهمات لمنازل مطلوبين"، تحت هذا العنوان أصدرت المنظمة "الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان" تقريراً شاملاً حول أوضاع حقوق الإنسان في السعودية.

وأشار التقرير إلى أنه خلال شهرى نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول، استهدفت قوات سعودية وبشكل منهج الأهالى والنشطاء في منطقة القطيف في المنطقة الشرقية، وأكد التقرير أن القوات السعودية استعملت خلال المداهمات وتخريب منازل الأهالى معدات كندية وأخرى بريطانية، وعمدت إلى قتل مواطن.

وفصّل التقرير حوادث الاعتداء على النساء أثناء المداهمات، وتخريب المنازل، فقد سرقت القوات أجهزة إلكترونية ومبالغ مالية تقدر بـ 20 ألف ريال من منزل بلال آل حمد والد الناشط المطلوب علي آل حمد، حيث تم الاعتداء بالضرب على اخته.

ويُظهر التقرير مقطعاً صوتياً لإحدى السيدات، التي اقتحمت قوات سعودية منزلها، وهي تتحدث عن اعتداءات بالضرب قامت بها القوات ضدها وضد والدتها وأختها. وبشأن القائمة الأخيرة من المطلوبين السياسيين التي أعلنتها الحكومة السعودية في أكتوبر/تشرين الأول، أوضح تقرير المنظمة بأنه لا يتوافر نظام للعدالة في السعودية يساعد على الثقة بإجراءاته.

وفيما أكدت المنظمة أن السلطات السعودية تمارس التعذيب لانتزاع الاعترافات، أحصت المنظمة وجود 80 طلباً من المدعى العام السعودي بالإعدام بين عامي 2013 وحتى نوفمبر/تشرين الثاني 2016، بينهم 13 صدرت ضدهم أحكام بالإعدام.

وتقول منظمات حكومية دولية إن تنفيذ الإعدام في المملكة لم يكن فقط حكماً جائراً ومعيناً، بل

أيضاً كان بعيداً بشكل كبير عن القوانين الدولية التي انضمت إليها السعودية.